مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مسارات

خلاف في القمة:

أربعة عقود من الوئام والصراع والمصالحة بين هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي

مقدمة
التحالف والمنافسة والخصومة (١٩٧٩- ٢٠٠٩م)
الوضع الحالي: من انتخابات عام ٢٠٠٥م إلى الآن
الخلاصة: العلاقة بين رفسنجاني وخامنئي.. ما الذي ينتظرنا في المستقبل؟

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٣٦/٢٨٦٧
ردمد: ٦٩٦٤-١٦٥٨

تأثّر المشــهد الإيراني على مدى الســنوات الثلاثين الماضية بالســباق المســتمر وتصارع الأيديولوجيات بين القائد الأعلى آية الله علي خامنئي والرئيــس الأســبق أكــبر هاشــمي رفســنجاني. ويركّز هــذا العدد من مســارات في تاريــخ التنافس المنقطع والمتجدّد بين هاتين الشــخصيتين البارزتــين، وتأثــير التوتّر الــذي أعقب ذلك في عدة لحظات حاســمة في تاريخ الجمهورية الإســلامية الإيرانية، كما يبحث أيضاً كيفية تأثير ذلك في النخبة في إيران.

مقدمة

كان صمود كبار شخصيات الدولة وطول بقائهم أحد الملامح المتأصّلة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومع اقتراب الذكرى السنوية الأربعين لنظام الدولة، الذي أسّسه آية الله الخميني عام ١٩٧٩م، لا يزال المشهد السياسي بحاجةٍ إلى أن يخضع لتحوّل شامل من شأنه أن يُعلن عن جيل من الشخصيات التي لم تبدأ مسيرتها السياسية في المدة التي سبقت ثورة عام ١٩٧٩م؛ إذ ينتمي بعض ممّن يتقلّدون أعلى المناصب في إيران؛ أمثال: المرشد الأعلى علي خامنئي، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، والرئيس حسن روحاني، إلى جيل عاصر القمع والسجن في أيام الشاه، والتفّوا حول الخميني حينما واجه نظام الدولة الجديد مدةً مضطربةً بعد إنشائه، وتمكّنوا من اعتلاء السلطة بعد عام ١٩٨٩م، واتّفقت توجّهاتهم الشخصية في عدة نواحٍ مع توجّه الجمهورية الإسلامية الإيرانية عامةً، وعملت تلك الشخصيات على تشكيلها في اللحظات الحاسمة.

دار تنافس بين خامنئي ورفسنجاني في المشهد السياسي الإيراني في العقود الثلاثة الماضية، تصاعدت وتيرته في السنوات الأخيرة على الرغم من عدم ظهور أيّ مؤشرات خارجية لوجود صراعٍ، أو انعدامٍ للثقة، أو الجفاء بينهما، ويرجع ذلك إلى تعارض تعصّب خامنئي مع وسائل رفسنجاني الأكثر مرونةً في إدارة السياسة، والبراجماتية/ النفعية التي اتّبعها في بعض الأحيان. وبدأت بعض إشارات هذه المنافسة بالبروز في الأسابيع الأخيرة، مع تحقيق الشخصيات التي يدعمها رفسنجاني النجاح في الانتخابات البرلمانية، ومجلس خبراء القيادة، على حساب الشخصيات التي يدعمها خامنئي.

تتناول هذه الدراسة جذور هذا التنافس، والآثار المحتملة للتطوّر المستقبلي للنخبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خصوصاً في المديين القصير والمتوسط، مع ترقّب تغيير جزئي يطرأ على الأجيال المستقبلية بسبب ذلك. ومن أجل فهم الأوضاع الراهنة بين خامنئي ورفسنجاني ينبغي إلقاء نظرة إلى العقود الثلاثة الماضية، مع التركيز في العقد الأول من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي شكّل عدة منعطفات رئيسة حاسمة في التكوين النفسي والسياسي لاثنين من كبار السياسيين في طهران.

التحالف والمنافسة والخصومة (١٩٧٩-٢٠٠٩م)

يرجع بروز رفسنجاني وخامنئي في الساحة السياسية إلى المراحل الأولى بعد سقوط نظام الشاه في فبراير عام ١٩٧٩م، عندما شارك الاثنان بشكلٍ واضحٍ في إدارة الدولة بعد الثورة. وكان خامنئي ورفسنجاني في وقت انتصار الثورة من رجال الدين المتوسطي الرتبة تحت سنّ الأربعين، وكانا يتمتّعان بنوعٍ من الثقة والجدارة الثورية، لكنها غير استثنائية، وكانا ينتميان إلى تلك الشريحة من أتباع الخميني الذين لم يكن لديهم نشاط في المنفى، والذين شكّلوا العمود الفقري لداعميه المستقرّين في إيران، ومرّوا نتيجةً لذلك بمُددٍ طويلة من السجن والنفي داخل البلاد.

ترتّب على نفي الخميني ١٥ عاماً، وانقطاعه عن عصبته الشابة أكثر من عقدٍ من الزمن، عدم معرفته سوى القليل من المعلومات والتفاصيل عنهم، وكان ذلك يعني أيضاً أن الفرصة كانت سانحةً للمبتدئين؛ أمثال خامنئي ورفسنجاني، للظهور بوصفهم شخصياتٍ مهمةً في

الترتيب السياسي. وسنحت فرصة الثنائي في وقت مبكّر في ربيع عام ١٩٧٩م عندما تقلّد رفسنجاني منصب نائب وزير الدفاع، وتقلّد خامنئي منصب نائب وزير الداخلية، في الحكومة الثورية المؤقتة التي قادها مهدي بازركان. وكما يؤكّد كثير من المصادر، فقد اكتسب كلّ منهما خبرةً واسعةً خلال تلك المدة، ولاسيما خامنئي الذي اكتسب المقدرة على تسخير الجيش للأغراض السياسية. ودافع الرئيس المستقبلي والقائد الأعلى عن حلّ الجيش الوطني، الذي كان من المطالب التي أصرّت عليها المجموعات اليسارية والراديكالية؛ بسبب وجود جيوب دعمٍ للنظام القديم داخل الجيش. واستمرّ خامنئي مشغولاً بإدارة الشؤون العسكرية إلى عام ١٩٨١م عندما دفعه رفسنجاني إلى الترشح للرئاسة من دون الجميع. كما كان للاثنين (خامنئي ورفسنجاني) دور مهم في إنشاء الحزب الجمهوري الإسلامي، وهو الحزب الذي أسّسه مناصرو الخميني من رجال الدين وغيرهم لموازنة ثقل مجاهدي خلق، وحزب توده، والأحزاب السياسية الأخرى التي كانت نشطةً حينها.

هناك أدلة على أن العلاقة بين خامنئي ورفسنجاني كانت وديةً في تلك الأشهر الأولى المحمومة؛ ففي اليوم الذي احتلّ فيه الطلاب الإيرانيون السفارة الأمريكية في طهران كان رفسنجاني وخامنئي يؤديان مناسك الحج، فسارعا بالعودة ليجدوا بازركان قد قدّم استقالته. بقي رفسنجاني في منصبه، لكنه أصبح أيضاً وزيراً مؤقتاً للداخلية، ومنظّم أول انتخابات رئاسية وبرلمانية في أوائل عام ١٩٨٠م. ومع فشل محاولاتهما إقناع الخميني بقبول ترشيح رجل دين، بدلاً من آية الله محمد بهشتي، اضطرّ رفسنجاني وخامنئي إلى المساعدة على فوز أبو الحسن بني صدر، الذي لم يكونا معه على وئامٍ كبيرٍ بسبب المدة الطويلة التي قضاها كسياسي في المنفى في أوروبا الغربية، ومذهبه العقلاني المتحفّظ، وعدائه بهشتي.

اضطر رفسنجاني أيضاً بعد انتصار بني صدر إلى الضغط من أجل الحصول على حكم يقضي بالحدّ من مُدد شغل الوظائف في البرلمان الثوري الأول للمرشحين الذين نجحوا في الحصول على ٥٠٪ أو أكثر من الأصوات، ومنع ذلك بشكل فاعل دخول شريحة واسعة من المجموعات غير الدينية إلى البرلمان، كما ساعد الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي كان أفضل تنظيماً معتمداً على شبكة المساجد المحلية الواسعة. ومهّدت نتائج الحزب الجمهوري الإسلامي الكاسحة الطريق أمام رفسنجاني ليصبح رئيساً للبرلمان، فشغل هذا المنصب من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٩م، وكان لتلك السنين أثر في تشكيل موقف رفسنجاني تجاه الحكم، وأن يصبح شخصيةً تقدّر أهمية التحكيم والتفاوض بين الفصائل السياسية.

بدأ رفسنجاني وخامنئي العمل على الإطاحة ببني صدر بحلول عام ١٩٨٠م، وأصبح من الواضح أن الأحكام الدستورية التي تنظّم عملية اختيار رئيس الوزراء الجديد غير قابلة للتطبيق في سياق العداء المتزايد الذي أظهره بني صدر. وفي صيف عام ١٩٨١م نجح الاثنان في مساعيهما عندما تخلّى الخميني في نهاية المطاف عن دعمه الرئيس، وعدم رغبته في خلعه، بعد أن ألقى بني صدر عدة خطابات بدا فيها مستعداً للتفكير في انقلاب ضد نظام الدولة.

وقام رفسنجاني وخامنئي بالضغط على الخميني مرةً أخرى للحصول على موافقته على مرشّح من رجال الدين على إثر خلع بني صدر في يونيو عام ١٩٨١م، ورضخ المؤسّس الثوري في أواخر الصيف بعد سلسلة من التفجيرات اغتُيل فيها بهشتي وعدد من قادة الحزب الجمهوري الإسلامي البارزين. وكان أول رئيس للدولة من رجال الدين هو خامنئي نفسه، الذي ترقّى سريعاً ضمن مصافّ قيادات الحزب الجمهوري الإسلامي؛ ليصبح الأمين العام للحزب قبيل الانتخابات الرئاسية في أواخر عام ١٩٨١م.

انتعشت الآمال باستقرار نظام الدولة على يد الحزب الجمهوري الإسلامي، وانتهاء حدّة التوتر السياسي مع صعود خامنئي إلى سدة الحكم، وسيطرة رفسنجاني القوية على البرلمان، لكن ذلك لم يدُم طويلاً؛ إذ سرعان ما ظهرت التصدعات في المعسكر الديني على إثر

استبعاد المنظمات اليسارية غير الخمينية، ومجاهدي خلق المتشدّدين، والقوميين المعتدلين، من الساحة السياسية. عانى خامنئي أول نكسة خطيرة في أكتوبر عام ١٩٨١م عندما رفض البرلمان الموافقة على اختياره اليميني علي أكبر ولايتي لرئاسة الوزراء، وقامت شريحة واسعة من أعضاء البرلمان من خارج صفوف جمعيات الائتلاف التجاري المحافظة، التي أسّست فيما بعد الجناح اليساري المكوّن من النخبة داخل النظام، بدعم مير حسين موسوي، وهو عضو بارز آخر في الحزب الجمهوري الإسلامي، شغل منصب وزير الخارجية المؤقت، ورئيس تحرير صحيفة الحزب.

عانى خامنئي طوال مدة ولايته الأولى من صعوبات متزايدة؛ بسبب القيود الدستورية حيال منصبه، وعبّر عن استيائه علناً، كما فعل في حملة إعادة انتخابه عام ١٩٨٥م. وحرصاً من مجلس صياغة الدستور على عدم إعطاء أيّ رئاسة قدراً كبيراً من السلطة، قلّل المجلس من صلاحيات هذه السلطة عام ١٩٧٩م، وصاغها على غرار الجمهورية الخامسة الديجولية من خلال التنازل عن صلاحياته لرئيس الوزراء، ونتج من الانقسامات الناشئة بين الفصائل تهميش خامنئي فيما يخصّ أمور الدولة المهمة؛ مثل: الميزانية السنوية، والسياسة الخارجية.

وبحلول عام ١٩٨٣م أصبح رجلا الدين خامنئي ورفسنجاني أكبر شخصيتين مهمتين بشكل واضح خلف كواليس الحكم. وقد أشار تقرير تابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية، رُفعت عنه السريّة مؤخراً، إلى أن الخميني عمل على ضمان عدم منح أيّ من الاثنين مزيداً من السلطة، لكن التقرير ذكر أيضاً نزعة من البراجماتية/ النفعية لدى رفسنجاني[١].

تأرجح رفسنجاني بين اليمين واليسار بشكل متزايد، مع تحرّكه في بعض الأحيان إلى الاتجاه المعاكس لخامنئي. وحاول خامنئي على إثر إعادة انتخابه عام ١٩٨٥م استغلال الغموض الدستوري حول مصير رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بعد الانتخابات الرئاسية لفرض تعيين ولايتي مكان موسوي. وعلى الرغم من معارضة الخميني هذه الخطوة، بدافعٍ من مخاوفه من تأثير ذلك في الروح المعنوية للجنود على الجبهة في الحرب ضد العراق، إلا أن ٩٩ عضواً في البرلمان عارضوا موسوي في حادثةٍ شهيرةٍ داخل قاعة البرلمان، وانضمّ إليهم خامنئي، وزعم أنه كان الموقّع رقم مئة على هذه المبادرة. واستمرّ رفسنجاني مع ذلك في الإبقاء على التفاهم مع خامنئي، وبحسب محتويات رسالة استقالة سريّة كتبها موسوي عام ١٩٨٨م كان الاثنان يخطّطان من وراء ظهر رئيس الوزراء، لكن يبدو أن خامنئي بقي خلف الكواليس في اللحظات الحاسمة؛ مثل: مفاوضات الأسلحة التي أدّت إلى فضيحة إيران- كونترا عام ١٩٨٦م، والعملية التي وضعت حداً للحرب الإيرانية- العراقية بعد ذلك بعامين؛ إذ تبيّن أن رفسنجاني كان خلال تلك المفاوضات صانعاً سياسياً ومنفّذاً.

أجرى الرئيس آنذاك سلسلةً من التدخلات غير الناجحة في شؤون الدولة في أوائل عام ١٩٨٩م، حاول في بدايتها إحباط قدرة موسوي على المشاركة في التعاملات المستقلة مع القطاع الخاص، والتهرّب من الأنظمة القانونية، بما في ذلك مؤسساته هو، لكن انتقده الخميني بشدة. وفي وقت لاحق من العام ذاته تولّى الرئيس مبادرة مشؤومة لاحتواء تداعيات فتوى الخميني بحقّ سلمان رشدي، جاءت على شكل محاولة جريئة للوساطة من خلال خطبة الجمعة التي دعا فيها المتظاهرين إلى تجنّب مهاجمة السفارات الأجنبية، وألمح إلى احتمال التراجع عن الفتوى إذا أعرب رشدي عن ندمه، وسعى إلى الصفح عن نشره كتابه (آيات شيطانية). ولم يقف رفسنجاني في طريق ردود الفعل الغاضبة لأعضاء البرلمان، وكذلك موسوي الذي سعى إلى الاستفادة من زلّة منافسه عن طريق تذكير الجمهور بالطبيعة الإلزامية لتصريحات الخميني للحكومة.

وعُدَّ أكثر التفاعلات أهميةً وحسماً بين خامنئي ورفسنجاني ما حصل في يونيو عام ١٩٨٩م عندما اضطرّت النخبة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتصرّف سريعاً بعد وفاة الخميني؛ فبعد السمعة

السيئة التي لحقت بمنتظري لم يكن هناك خليفة مهيّأ يحلّ مكان الأب المؤسّس، فذهب رفسنجاني وخامنئي إلى الجلسة الاستثنائية لمجلس الخبراء، وهو الهيئة المكلفة باختيار القائد الأعلى، وكان الغموض يلفّ نتائج مداولاتها. وبحسب تصريحات أدلى بها رفسنجاني وأعضاء آخرون في المجلس، فإنه خلال المحاولات المبدئية لتعيين قائد أعلى ذكّره أحد كبار السن من الآيات من قُم بكلام شفهي غير موثّق بأن الخميني عبّر ذات مرة عن استحسانه ترقية خامنئي وتقلّده زمام القيادة. وكان لغياب أحمد الخميني؛ ابن الخميني ورئيس أركانه، وردّ فعل المجلس المتفاجئ بهذا التأكيد، دور في تمكين رفسنجاني من هندسة صعود خامنئي إلى القيادة، الذي كان يُشار إليه في وسائل الإعلام قبل ٧٢ ساعة من ذلك الاجتماع بـ(حجة الإسلام)، وهو لقب متوسّط الرتبة يتضارب بشكل صارخ مع الشرط الذي يجب توافره للولاية، والذي لا يزال منصوصاً عليه في الدستور بأن القائد الأعلى لا بد أن يتمتّع برتبة (المرجع).

لم يعارض آية الله خامنئي (الحديث المنصب) تولّي رفسنجاني منصب الرئاسة، وهو الجهاز الوحيد من الفرع التنفيذي المتبقي بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء خلال عملية المراجعة الدستورية عام ١٩٨٩م، وهو ما جعلهما أهم شخصيتين قياديتين في إيران ما بعد الخميني، وسيطر كلّ منهما بنهاية عام ١٩٨٩م على معظم السلطات التنفيذية، وسيطرا على الرُّتب العليا في الجيش والحرس الثوري، وأدّيا دوراً مهيمناً في السياسة الخارجية والاقتصادية. كان ارتقاء خامنئي إلى منصب القيادة -على الأرجح- نتيجةً لحسابات رفسنجاني في ذلك الوقت، ومع مواجهة رئيس البرلمان معارضةً يساريةً نشطةً ومعاديةً، إضافةً إلى قلّة الحلفاء من رجال الدين الذين يستطيع أن يثق بهم، كانت رؤيته -على الأرجح- أن وجود خامنئي على سدة الحكم سينتج منه قيادة تعاونية لا تتعارض مع ظهوره بوصفه شخصية بارزة في إيران ما بعد الخميني، وأثبتت هذه الحسابات صحتها إلى عام ١٩٩٢م عندما بدأ خامنئي، الذي كان مشغولاً إلى ذلك الوقت، بحشد ما يكفي من القوة السياسية، والاعتماد على قاعدة السلطة الخاصة به، وحجب الدعم عن صديقه السابق، ومنعه من تقلّد دور الرئاسة. وكان خامنئي فاعلاً في حماية رفسنجاني من النقد المتنامي من الفصائل اليسارية والشخصيات البارزة، مثل أحمد الخميني ابن القائد الأعلى السابق ورئيس الأركان. ووفّر القائد الأعلى دعماً أساسياً لرفسنجاني في بعض المناسبات؛ مثل: قرار اتّخاذ موقف الحياد في الصراع بين العراق والكويت عام ١٩٩١م، في الوقت الذي أعلن فيه بعض اليساريين الراديكاليين دعمهم التدخّل إلى جانب بغداد في موقف معادٍ للغرب، أو قرار تجنّب الاعتراف بالانقلاب الذي ترك الرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف مؤقتاً خارج السلطة عام ١٩٩٠م. وجاء أكثر أشكال الدعم، الذي قدّمه خامنئي في بدايات رئاسة رفسنجاني، على شكل دعمٍ للخطة التنموية الأولى في عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٨٩م. وكانت الخطة، التي كان يُفترض أن تستمر خمس سنوات، والتي صاغها مساعدو رفسنجاني من التكنوقراط، تشتمل على خروج جريء عن المنطق الاقتصادي التقليدي لدى النخبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مع التخلّي عن نظام توفير الدعم الباهظ الذي أنشأه موسوي خلال سنوات الحرب، وتوفير تمويل أجنبي من صندوق النقد الدولي بما يقارب ٢٥ مليار دولار. وأجبر دعم خامنئي الصريح الأغلبية اليسارية في البرلمان على الإذعان لهذه المبادئ على مضضٍ على الرغم من معارضتها ذلك أيديولوجياً.

وعلى الرغم من الصعود الناجح والسريع لقمة السلطة كان على الرجلين مواجهة المعارضة المنسّقة للفصائل اليسارية، التي مازالت تسيطر على البرلمان، وكان ذلك يمثّل تحدّياً قوياً للثنائي القيادي. وبحلول عام ١٩٩٢م استطاع الثنائي في ظلّ احتكارهما السلطة إقصاء اليسار من خلال التدابير المؤسسية، وفضّلا فرض اختبار تحريري، اقترحه مجلس صيانة الدستور، شرطاً أساسياً لقبول قائمة المرشحين لانتخابات مجلس الخبراء عام ١٩٩١م، التي كانت الأكثر إثارةً للجدل، والرقابة على

عملية اعتماد مرشحي الانتخابات البرلمانية ابتداءً من عام ١٩٩٢م.

بدأت التصدّعات بين الرجلين تظهر شيئاً فشيئاً خلال تلك المدة؛ فقد أمضى خامنئي معظم المرحلة الأولى من مدة حكمه الدولة الإيرانية في حشد الدعم لنفسه. وحرصاً منه على تجنّب الهزيمة المؤلمة، والنكسات التي شهدها في ثمانينيات القرن الماضي، أنشأ شبكةً شخصيةً من المُوالين له في قيادة القوات المسلحة، وفي الوزارات الحساسة؛ مثل: الخارجية، والثقافة، والدفاع، وهو ما ضيّق الخناق على محاولات رفسنجاني الناعمة الوصول إلى وفاقٍ مع الغرب، وتخفيف الأعراف الإسلامية المتشدّدة، وخفض الإنفاق العسكري. وكان أسلوب خامنئي السياسي في العمل يعتمد على صيغة التجربة والاختبار باتّخاذ موقف كالذي اختاره مع الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، وكان نادراً جداً ما يغيّره. أما رفسنجاني من الناحية الأخرى، فقد أصبح مناصراً نشطاً لإبقاء أبواب الاجتهاد مفتوحةً، وتطبيقها على البعد السياسي. ومع ذلك، فإن السلطة التشريعية الرابعة، التي تأسّست عام ١٩٩٢م، ضمّت عدداً كبيراً من المعارضين للرئيس من المحافظين التقليديين، الذين شعروا بالذعر من محاولات الرئيس توسيع القطاع الخاص بتشجيعه وزارة التجارة على تضييق الخناق على تحكّم تجار البازار فيما يتعلّق بتوزيع السلع الاستهلاكية، الذي رأى أنه عامل أساسي في التضخّم المتأصّل، واستمالته العناصر الهاربة من النخبة الاقتصادية في زمن الشاه. وأثّر عجز الحكومة عن احتواء تبعات التضخم الناتج من عددٍ من التوجّهات، ومظاهرات الخبز في منتصف تسعينيات القرن الماضي، في سمعة رفسنجاني، ووفّرا فرصةً لخامنئي لتدعيم سلطته على حساب رفسنجاني. وأظهر خامنئي عدداً من مزاياه المستقبلية خلال رئاسة رفسنجاني؛ فقد طالب بحصةٍ من الإنجازات التي حقّقها رئيس الحكومة، لكنه سرعان ما شارك المحلّلين في لوم الرئيس، ولم يحُلْ دون العوائق الروتينية التي فرضها المجلس على رفسنجاني، حتى من أعضاء مجلس الوزراء في البرلمان، مثل وزير الثقافة. ومع انحسار نفوذ رفسنجاني بشكل متزايدٍ أنشأ حلفاؤه المقرّبون في الأسابيع التي سبقت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦م قائمةً انتخابيةً داعمةً للرئيس تُدعى (حزب خدمة إعادة البناء)، قابلها خامنئي بردّ فعل بارد وغير متحمس.

وضع النصر المفاجئ عام ١٩٩٧م خامنئي ورفسنجاني في الصفّ ذاته في المواجهة السياسية التي ابتلعت النخبة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فخلال ستة أشهر من فوز محمد خاتمي بالانتخابات بدأ حلفاء الرئيس الجديد توسيع نطاق ملفّ حقوق الإنسان، والعلاقات الخارجية، وتوازن القوى بين المؤسسات الحكومية. ومع تعرّض القائد الأعلى خامنئي، والرئيس الأسبق رفسنجاني، الذي شغل منصب رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام حينها، لمزيدٍ من الضغوط من الإصلاحيين، الذين يتمتّعون بدعم شعبي وإعلامي، تعاون الاثنان مرةً أخرى لمواجهة منافسيهم القدامى بثوبهم الجديد، وتصلّب موقف رفسنجاني بعد اضطراره التخلّي عن مقعده في المجلس بعد حلوله في المرتبة الثلاثين والأخيرة في دائرة طهران خلال انتخابات عام ٢٠٠٠م.

يُقال: إن المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٤م) شهدت أكبر تعاون بين الأصدقاء القدامى؛ فمع تحرّر رفسنجاني من عبء اتخاذ القرارات السياسية، التي كان على خامنئي القيام بها، أدّى بدلاً من ذلك دوراً مفيداً جداً، تمثّل في عرقلته المتكررة التشريعات التي يقرّها البرلمان الإصلاحي، ويمنعها مجلس صيانة الدستور المحافظ؛ فكما هو منصوص عليه في دستور عام ١٩٨٩م يستطيع المجلس حينها إحالة مشروع القانون إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام حيث تذوي هناك في العادة.

الوضع الحالي: من انتخابات عام ٢٠٠٥م إلى الآن

بنهاية عام ٢٠٠٥م أصبح من الواضح أن الرأي العام لم يعُد يثق بالأجندة الإصلاحية؛ لعدم قدرتها على إحراز أيّ تقدّم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وشارك رفسنجاني وقتها في محاولة غير سديدة للعودة إلى الوسط مع إعلان ترشّحه لانتخابات عام ٢٠٠٥م. ومع حصوله على موافقة خامنئي التقليدية والضرورية بدا رفسنجاني المرشّح المفضّل لدى القائد الأعلى منذ البداية، كما هو واضح في القائمة المكتظّة بالمحافظين اليمينيين الذين تمتّعوا بموافقة خامنئي ودعمه؛ أمثال: محمد باقر قاليباف الذي استقال في ذلك الوقت من منصبه رئيساً للشرطة الوطنية، وعلي لاريجاني المسؤول المتشدّد الذي فرضه اليمين على رفسنجاني وزيراً للثقافة عند استقالة خاتمي عام ١٩٩٣م، ومحمود أحمدي نجاد المسؤول المجهول الذي أصبح رئيساً لبلدية طهران عام ٢٠٠٣م بعد عقدين من الخدمة في عددٍ من الدوائر المحافظة. طُرحت آمال رفسنجاني في العودة إلى الرئاسة أرضاً مع تحدّي أحمدي نجاد، الذي حصد الأصوات على الرغم من الاتّهامات الموجّهة إليه بالتلاعب، والمخالفات التي رفعها رفسنجاني ومرشّح آخر معتدل، وهو مهدي كروبي، الذي اتّهم مجتبى -أحد أبناء خامنئي- بالتواطؤ، لكن نجاد تمكّن في نهاية المطاف من حصد ثمار النفور الشعبي تجاه رفسنجاني بعد أن وُصم بعدة أوصاف: لصّ مالي، ومحرّض على القتل السياسي والعنف في عددٍ من الصحف الإصلاحية والكتب الأكثر مبيعاً للصحفيين الاستقصائيين الجريئين، أمثال أكبر غانجي.

وبنهاية عام ٢٠٠٥م كانت موازين القوى بين رفسنجاني وخامنئي تميل بقوة إلى مصلحة خامنئي، الذي منع عودة رفسنجاني إلى الصدارة، وتحكّم في بقايا السلطة المؤسسية التي تحتفظ بها الفصائل الإصلاحية. لم تسفر مبادرة خامنئي مع ذلك عن حكمٍ مستقرٍ خالٍ من المشكلات، يسيطر فيه المحافظون الجُدد على الحكومة والبرلمان. أدّى أسلوب أحمدي نجاد الفجّ، الذي نتجت منه إقالة عشرات المسؤولين البارزين في الحكومة، واستبدالهم بشكل سريع، منهم: محافظو البنك المركزي، والمحافظون الإقليميون، والسفراء، والوزراء، إضافةً إلى تردّي مستوى العلاقات الإيرانية مع الغرب والحلفاء الغربيين بشكل سريع، إلى توحيد صفوف الإصلاحيين ورفسنجاني. وكان من البوادر الواضحة على إصلاح العلاقات بينهم في مجلس الخبراء والانتخابات المحلية حرص رفسنجاني على الذهاب للتصويت في الانتخابات مع خاتمي كما جرت العادة في مجمع جاماران الثقافي، الذي يستضيف مؤسسة الخميني.

زادت مشاعرُ القلق الشعبي تجاه سياسات أحمدي نجاد الخاطئة الشُّقَّةَ بين خامنئي ورفسنجاني. وفي ربيع عام ٢٠٠٩م، امتنع رفسنجاني عن دخول السباق الرئاسي، لكنه أبدى إشارات متزايدة لتأييد مير حسين موسوي رئيس الوزراء السابق، الذي التزم الصمت السياسي عقدين من الزمان؛ ليدخل إلى الوسط بمنطلقات إنقاذ وطنية. ولم يترك تاريخ موسوي الطويل من الاحتكاكات والنزاعات مع خامنئي أيّ مجال للشكّ حول عدم استعداد خامنئي قبول رئاسته، وهو عامل أجبر القائد الأعلى على دعم إعادة انتخاب أحمدي نجاد بشكل سريّ. وخلال مناظرة تلفازية مباشرة بين موسوي وأحمدي نجاد، نادى الرئيس المنتهية ولايته بضرورة التزام جماعة رفسنجاني منهج النزاهة المالية، وهو ما أسفر عن كتابة رفسنجاني رسالةً مطوّلةً إلى خامنئي، داعياً إيّاه إلى كبح جماح الرئيس المشاكس. ومع توجّه البلاد نحو الأزمة والاضطراب بعد الانتخابات لم تلقَ تحذيرات رفسنجاني المتأخرة، التي جاءت ليلة الانتخابات في ١٢ يونيو عام ٢٠٠٩م، بشأن تزوير انتخابي أيّ ردود. وبدا خامنئي كأنه ينأى بنفسه مرةً أخرى عن صديقه القديم وصانع الملوك بمنعه من إلقاء خطب يوم الجمعة

بعد يوليو عام ٢٠٠٩م بعد أن كان خطيباً منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، كما امتنع عن معارضة تجريم اثنين من أبناء رفسنجاني: مهدي، وفائزة، وإقالة آخر، وهو محسن، من منصبه مديراً تنفيذياً لشركة قطارات الأنفاق في طهران، إضافةً إلى التقريع العلني لأحد مساعدي رفسنجاني، وهو محمد أتريانفار، الذي ظهر على شاشات التلفاز في محاكمة جماعية أُجبر فيها على الاعتراف أمام الكاميرا. ومع ذلك، لم يتحرّك خامنئي بشكل مباشر ضد زميله القديم، وضد تجريمه شخصياً، ويرجع ذلك -على الأرجح- إلى النفوذ المتبقي الذي يتمتّع به الرئيس الأسبق داخل منظومة الدولة، وسمعته الحصينة بوصفه مساعداً مقرّباً من الخميني ومحلّ ثقة لديه، والخوف من المعلومات التي يمكن لجماعة رفسنجاني أن تكشف عنها حول النزاهة المالية لشخصيات محافظة بارزة مرتبطة بخامنئي؛ مثل: الرئيس السابق للسلطة القضائية آية الله يزدي، والدور الذي أدّاه رفسنجاني في صعود خامنئي إلى منصب القائد الأعلى عام ١٩٨٩م. مكّنت هذه السلسلة من العوامل رفسنجاني من الصمود في وجه العاصفة القوية في المدة (٢٠٠٩- ٢٠١٠م)، والبقاء عضواً مهمّشاً، لكنه نشط، على صعيد النخبة السياسية في طهران.

على الرغم من إحكام خامنئي قبضته على معظم مفاصل الدولة والجيش بعد عام ٢٠٠٩م إلا أنه كان عليه التعامل مع وضع اقتصادي يزداد سوءاً، ومع العزلة الدولية غير المسبوقة للدولة بعد فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات أكثر صرامةً في عام ٢٠١١م. كما اضطرّ القائد الأعلى إلى دعم ولاية أحمدي نجاد الثانية، التي كانت غير مثالية، والتي تحوّلت إلى مواجهات شبه يومية مع خصومه المحافظين. وبدلاً من النجاح في تشكيل جناح يميني موحّد ومسالم، ترأس خامنئي تشكيلةً من الفصائل والشخصيات المنقسمة، التي كانت مثار كثير من الجدل. وعلى الرغم من تزايد الدلائل على عدم استطاعة تحكّم الجماعات والشخصيات المحافظة المتشدّدة في الحكومة، وعدم ملاءمة ذلك، ظلّ خامنئي متردّداً حيال دعمهم، واستمرّ في طريقه الذي نادراً ما تراجع عنه بعد اتّخاذه القرار.

ظلّ رفسنجاني في هذه الأثناء على هامش النظام السياسي بعد إضعاف كثير من الفصائل المعتدلة بعد عام ٢٠٠٩م. ومع ذلك، وعلى النقيض من الإصلاحيين البارزين، حافظ رفسنجاني على موطئ قدم له في الأوساط الداخلية للنظام، وترأس مجلس الخبراء إلى عام ٢٠١١م، ولو كان ذلك من خلال ترؤسه اجتماعات غالباً ما تنتهي بتملّق خامنئي، والثناء على أدائه. كما تحسّر رفسنجاني بشكل متزايد على عزلة إيران، وأصبح يعبّر بشكل أكثر صراحةً عن الحاجة إلى حوار انتقائي مع الخصوم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وهو موقف تباين بشدةٍ مع موقف القائد المتصلّب المناهض للولايات المتحدة الأمريكية. وثمة جانب آخر يتعلّق بالسياسة الخارجية اختلف حوله الرجلان، وهو الموقف حيال المملكة العربية السعودية؛ فبينما اتّخذ خامنئي موقف الخميني المتعنّت الرافض للسعودية كان رفسنجاني في كثير من الأحيان الشخصية السياسية الوحيدة الرفيعة المستوى التي تدعو إلى انفراج العلاقة مع الرياض، وعدم الخجل من لقاء المبعوثين السعوديين. باختصار: بينما ظلّ خامنئي ثابتاً في إيران ما بعد الخميني على نظرته إلى العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي، وعلى موقف متصلّب محافظ لا يتزعزع، كانت مواقف رفسنجاني تتطوّر باستمرار منذ عام ١٩٨٩م، حتى انتقل في نهاية المطاف إلى اتّخاذ موقف عملي وواقعي من دون إبعاد نفسه أكثر من اللازم من خامنئي.

أرغمت تلك الظروف رفسنجاني على العودة إلى الساحة في انتخابات عام ٢٠١٣م؛ إذ أظهر الرأي العام إشارات متزايدة من السأم واليأس مع تراجع الدولة بقيادة أحمدي نجاد، الذي بدا غير مستعدٍّ لتوفير دعمٍ كبيرٍ للمعسكر المحافظ، وهو ما دعا رفسنجاني إلى التفكير ملياً في الخطوة التي سيُقدم عليها قبل أن يقرّر الدخول مباشرة في السباق الرئاسي. وبحسب أحد مستشاريه المقرّبين، وهو غلام علي رجائي، الذي قال: إنه تغلّب على

تردّده في آخر أيام التسجيل عندما توجّه مسرعاً نحو وزارة الداخلية قبل ساعة من انتهاء موعد التسجيل بعد محاولة فاشلة لتأمين موافقة مباشرة من خامنئي؛ ففي آخر مكالمة هاتفية له مع مكتب القائد قيل له: إن رفيقه السابق يخلد للراحة، وإنه يجب عليه اتخاذ هذا القرار من تلقاء نفسه. ومع مواجهته ضغوطاً كبيرةً من الصفوف المعتدلة والإصلاحية بعد أن تخلّى الإصلاحيون عن انتقاداتهم الحادة، وطرحوها جانباً، توجّه رفسنجاني في موكبه نحو مبنى الداخلية، وتزاحمت الحشود التي أشادت به، ووصفته بالمنقذ الوطني.

يدلّ موقف خامنئي من ترشّح رفسنجاني على طبيعة العلاقة بين الاثنين بشكل واضح؛ فبدلاً من قبول خامنئي قرار رفسنجاني أو رفضه فضّل اتخاذ موقف غامض؛ ليتمكّن بعد ذلك من تحديد رؤيته، وتعديل موقفه في مرحلة لاحقة. وقرّر مجلس صيانة الدستور المحافظ عدم التصديق على (كفاءة) رفسنجاني بعدما أصبح واضحاً أنه أخذ يحقّق مزيداً من الدعم الشعبي، وأن فوزه كان مُرجَّحاً جداً في الجولة الأولى من الانتخابات. ولم يكن المجلس مُلزماً بتقديم تفسير رسمي لقراراته، لكن المتحدث الرسمي للمجلس ألمح إلى عُمر رفسنجاني؛ فقد كان يبلغ حينها ٧٩ عاماً، وأن هذا هو السبب الذي أدّى إلى ذلك القرار. ومن الواضح أن هذا القرار لم يكن ليصدر من دون موافقة خامنئي.

قرّر رفسنجاني، بدلاً من الدخول في مواجهة مستمرة وغير موفّقة مع المجلس حيال قراره حجب الثقة عنه، دعم ترشيح حسن روحاني، الذي استطاع أن يجتاز تمحيص المجلس بهدوء، وهو رجل دين ذو رتبة متوسطة، ولديه تاريخ طويل من التعاون الوطيد مع رفسنجاني، وعمل نائباً للشؤون العسكرية لدى رفسنجاني في تسعينيات القرن الماضي، ورئيساً لمركز الدراسات الإستراتيجية (الهيئة التي كانت تحت رعاية مجلس تشخيص مصلحة النظام بقيادة رفسنجاني منذ عام ١٩٩٧م). كان روحاني الخيار الأمثل للرئيس الأسبق، لكنه عانى قلّة شعبيته؛ فقد كان لديه -حسب المحلّل السياسي الشهير صادق زيبا كلام- مليونا صوت خاصّ به. وكان روحاني، الذي اعتمد على برنامج مماثل لرفسنجاني، يستطيع أيضاً الاعتماد على علاقة عمل دائمة ومقبولة مع خامنئي؛ لأنه كان من الشخصيات القليلة المعتدلة التي لم تشتبك أو تختلف مع القائد الأعلى بعد عام ١٩٨٩م، كما كان من الذين خرجوا بشرفٍ من المهمة الشاقة المتمثّلة في التفاوض على المراحل الأولى من الاتفاق النووي مع الغرب في المدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م). وبذلك كان روحاني شخصيةً مقبولةً بالتراضي، وقد جعل منه رفسنجاني والأجهزة الإصلاحية مرشّحاً ناجحاً من خلال سلسلة من رسائل الدعم الجيدة الصياغة، ومن خلال إقناع الطرف الآخر، محمد رضا عارف، وهو مرشّح إصلاحي بارز، بالانسحاب من السباق قبل يومين من بدء الانتخابات.

كان انتصار روحاني في الدورة الأولى سبباً في تخفيف العلاقات المتوتّرة بين خامنئي والمجتمع المدني، وجعل رسم خريطة الطريق لحلّ القضية النووية وإعادة العلاقات مع الغرب أمراً ممكناً، لكن نتج منه أيضاً وضعٌ أساء حفيظة خامنئي بشكل واضح، وهو عودة الجناح الإصلاحي المعتدل إلى الفرع التنفيذي الذي عارضه بدرجات وأساليب مختلفة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. لكن الخيارات المتاحة أمام القائد الأعلى كانت قليلةً؛ إذ واجه جناحاً محافظاً متجانساً أكثر مع رؤيته الخاصة للعالم وأيديولوجيته، لكنه كان تنافسياً فقط في الانتخابات التي ظهر فيها التحيّز في تقسيم الدوائر الانتخابية من مجلس صيانة الدستور، الذي أغرق البلاد في عزلة سياسية واقتصادية لا يمكن تحمّلها. وكان روحاني أفضل مرشّح في هذه التسوية؛ لذا يجب النظر إليه في هذا السياق بوصفه شخصيةً استطاعت رأب الصدع قليلاً بين رفسنجاني وخامنئي.

تحوّل رفسنجاني منذ عام ٢٠١٣م إلى داعمٍ صريحٍ لتكتيكات التفاوض الحكومي حول القضية النووية، والذهاب إلى ما هو أبعد من اعتراف خامنئي المُوادع بأن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أثّرت في الاقتصاد الإيراني، وأنه يجب رفعها؛ فبينما

أصرّ خامنئي على إقامة محور (اقتصاد المقاومة)، وهو رؤية أساسها الاستقلال الاقتصادي، تحدّث رفسنجاني بشكلٍ صريحٍ مستخدماً تعبيرات قوية عن الاقتصاد الذي كسر ظهر المجتمع، وضرورة دعم إستراتيجية الحكومة والتنازلات النهائية التي مهّدت الطريق لاتفاق فيينا، كما اشتكى من المشكلات المحيّرة الأخرى في السياسة الخارجية؛ ليصبح السياسي البارز النادر الذي انتقد بشار الأسد عندما أعلن أن قتله المدنيين في بداية الثورة الحالية كان خطأً، واعترف –قبل النفي المعتاد– بأن الأسد استخدم أسلحةً كيميائيةً، بينما ظلّ خامنئي والقيادة العليا في الحرس الثوري ثابتين في دعمهم الرئيس السوري.

وعلى الرغم من المظاهر الخارجية للمودّة والتفاهم بين خامنئي ورفسنجاني إلا أن الانتخابات الأخيرة للبرلمان ومجلس الخبراء كان لها أثر –كما شهدنا في السابق– في إشعال العداوة بينهما؛ فقد استطاع رفسنجاني بنجاحٍ تحويل استطلاع المجلس في طهران، الذي حلّ فيه على رأس القائمة التي ضمّت شخصيات كثيرة من داعمي الحكومة الحاليين من المعتدلين والمحافظين، إلى استفتاء على نفسه، وهو ما وفّر له أول فرصة لقياس شعبيته على مدى عقدٍ من الزمان. أما خامنئي من الناحية الأخرى، فقد اعتمد بشكل ضمني على أداء أصدقائه المتشدّدين، الذين كانوا عُرضةً لحملة إعلامية واجتماعية نشطة تدعو إلى إقصائهم من المجلس المقبل. وانتهى استفتاء المجلس في طهران بفوز ساحق للجناح المعتدل، الذي فاز بجميع المقاعد الستة عشر المتوافرة عدا مقعداً واحداً، وربح رفسنجاني في الاستفتاء الذي فرضه مع وجود ٢,٣ مليون صوت لمصلحته، وهي زيادة تفوق نتائج التصويت التي نالها قبل عقدٍ من الزمن، والتي قُدِّرت بـ ١,٥ مليون صوت، وكان ذلك دليلاً واضحاً على شعبيته، ورداً غير مباشر نوعاً ما على منتقديه.

عبّر خامنئي بعد الانتخابات عن سخطه علناً في عدة مناسبات، وهو ما يعني أن الجهود المعتدلة النشطة، التي كان يدعمها رفسنجاني بسريّة من دون أيّ معوّقات، كانت غير مناسبة وساذجة سياسياً؛ فقد حاول بذلك وصف الأصوات التي ذهبت إلى مصلحة المعتدلين بأنها نتاج للتشهير واغتيال الشخصية، بدلاً من كونها انعكاساً للكفاءة والجدارة الحقيقية للجناح المعتدل.

ومع اضطرار خامنئي إلى الرضوخ لاعتلاء رفسنجاني الصدارة، شارك خامنئي في عدة خطب وتصريحات أظهرت مدى الفجوة بين الطرفين بشأن القضايا السياسية الرئيسة، وكان استمراره في تكرار التصريح بعدم الثقة والشكّ في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في خضم المراسلات الدبلوماسية الجارية بين طهران وواشنطن، إضافةً إلى إصراره على استمرار الحرس الثوري في التجارب الصاروخية، نتيجةً لهذه الإستراتيجية. حصلت في أعقاب تلك التصريحات التي أدلى بها خامنئي واحدة من أكبر المواجهات اللفظية المباشرة بين خامنئي ورفسنجاني في السنوات الأخيرة؛ فبعد تصريح خامنئي عن دعمه الثابت تجارب البطاريات الصاروخية التي قام بها الحرس الثوري أصدر حسابٌ لرفسنجاني على موقع (تويتر)، يُديره فريق العلاقات العامة التابع له، في أواخر شهر مارس عام ٢٠١٦م رسالةً تمثّل تحدّياً مباشراً وغير مسبوق لإعلان القائد الأعلى، وهي: «عالم الغد هو عالم الحوار، وليس الصواريخ».

في الأسفل: تغريدة رفسنجاني «عالم الغد هو عالم الحوار، وليس الصواريخ». وفي الأعلى التراجع: «تصحيح: تمّ نقل التغريدة السابقة بشكل غير صحيح، والنصّ الكامل هو: عالم الغد هو عالم الحوارات مثل تلك التي تتبعها الثورة الإسلامية، وليس عالم الصواريخ العابرة للقارات والقنابل النووية».

أثارت الضجة التي أعقبت التغريدة سخط خامنئي، الذي أعلن أن أولئك الذين يعارضون إطلاق الصواريخ «إما مضلّلون، وإما خونة». وكان لتراجع فريق رفسنجاني عن التغريدة التي وُصفت بالناقصة، والإعلان السريع أن الوليّ الفقيه يجب أن يُطاع في جميع الأوقات، مغزى خطير؛ فقد شكّل اعترافاً نادراً بأن الحساب الذي لم يتم الاعتراف به (رسمياً) يُديره فعلاً مكتب الرئيس الأسبق، وجعلت تلك الحادثة وسائل الإعلام الاجتماعي ساحة نشاط سياسي مُعترف بها داخل صفوف الجمهورية العليا، بدلاً من كونها أمراً مسلّماً به.

وعلى الرغم من الادّعاءات بأن المحتوى الذي وُضع على موقع رفسنجاني (www.hashemirafsanjani.ir) ومواقع التواصل الاجتماعي المتّصلة به كان يُنشر من دون موافقة مسبقة منه إلا أن الحادثة عُدّت مظهراً من مظاهر المعارضة الجريئة لرفسنجاني، الذي اختار أول مرة أن يُظهر مدى استعداده لتحدّي خامنئي علناً. أما القائد الأعلى من الناحية الأخرى، فقد أعطى تفويضاً مطلقاً لكثير من منتقدي رفسنجاني المحافظين بالهجوم عليه، ووصم أيّ شخص يحمل أفكار الرئيس الأسبق حول التراجع عن إطلاق الصورايخ بـ(الخائن) أو (الجاهل).

الخلاصة: العلاقة بين رفسنجاني وخامنئي.. ما الذي ينتظرنا في المستقبل؟

يتّضح من خلال منظور التنمية الطويلة الأجل أن العلاقة بين رفسنجاني وخامنئي تمثّل التحرّكات السارية بين نوعين من الفصائل الرئيسة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فمنذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي تزاحم الاثنان على السلطة بمساعدة أحدهما الآخر أحياناً، كما فعل رفسنجاني وقت صعود خامنئي إلى السلطة عام ١٩٨٩م، وبالتواطؤ معاً في كثير من الأحيان لإخراج الخصوم المشتركين من المعادلة السياسية، كما حدث في انتخابات عامي ١٩٨٩م و١٩٩٢م. لكن غالباً ما يجدان نفسيهما في خلاف معاً نتيجةً للاختلافات الواضحة والمتّسعة في الرؤى الأيديولوجية والسياسية؛ فعلاقتهما أشبه ما تكون بعلاقة الشركاء المتجافين، الذين يعيشون تحت سقف واحد، ويتقاسمون رعاية أسرهم (بقية النخبة السياسية، ومجموعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تشكّل الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، بدلاً من الابتعاد والانفصال تماماً. ومن غير المحتمل لهذا الوضع أن يتغيّر ما دام كلاهما يمثّل عضواً نشطاً وقوياً في النخبة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومادامت حالة علاقاتهما الشخصية والسياسية تشهد حالةً من الجمود المستمر.

وعلى الرغم من المزايا المؤسسية التي يمتلكها خامنئي إلا أنه غير قادر على إقصاء رفسنجاني من المشهد السياسي؛ بسبب جذور رفسنجاني العميقة المتغلغلة داخله، أو حتى على التقليل من النفوذ الكبير الذي يمارسه رفسنجاني على المسرح السياسي أو القضاء عليه. ومع اقتراب بلوغ نظام الدولة الخمينية ٤٠ عاماً، والسعي إلى إحداث تغيير انتقالي للجيل المقبل، الذي تُرك معلّقاً بعد أول محاولة مفاجئة خلال رئاسة أحمدي نجاد، ستشهد تلك المرحلة الانتقالية تسارعاً أشدّ. ويتفوق خامنئي في هذا الصدد بمزيّتين، هما: الفارق في العمر (٧٦ عاماً لخامنئي، مقابل ٨٢ عاماً لرفسنجاني)، وهو أمر مهمّ في هذه الفئة العمرية، والآليات الضخمة والنفوذ المالي الموجودان تحت تصرّف خامنئي. أصبح رفسنجاني في المقابل أقلّ حذراً في تصريحاته العلنية في الآونة الأخيرة،

ربما بسبب شعوره بأن كبر سنّه ونسبه يمنعانه تماماً من أيّ أعمال انتقامية محتملة. وكان دهاؤه في استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية لتوجيه معارضته الضمنية أمام تعنّت خامنئي ملحوظاً على نطاق واسع من الطبقات الحديثة وأولئك الذين لديهم وجهات نظر مماثلة لكنهم غير قادرين على الإفصاح عنها، ولا يزال كثير منهم داخل النخبة متحفّظين بخصوص السير في ركب الرئيس في هذا الطريق؛ لذلك يُعدّ رفسنجاني الوحيد من أولئك الذين يؤمنون بصورة جريئة بأن خامنئي لا ينبغي أن يتمتّع بسيطرة كاملة وتامة على سلطة الدولة، وهو أيضاً الشخصية الوحيدة في النخبة التي تجرؤ على الخوض في المياه العكرة علناً، ولو أتت مصادفةً، والتعبير عن موقفه.

تخضع النتيجة النهائية لهذا الصراع لمدى قدرة هاتين الشخصيتين على حشد جيل حديث من المساعدين، ويبدو أن تقدّم رفسنجاني في العمر يشكّل عاملاً في تصريحاته العلنية، ورغبته في إرساء أساسات مبكّرة لعصر ما بعد خامنئي، خصوصاً في مجالي: السياسة الاقتصادية، والسياسة الخارجية. وكالعادة، فإن المواجهة بين رفسنجاني وخامنئي ستستمر على الساحات المؤسسية الأخرى، وسيكون المؤشر المبكّر على ذلك هو الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٧م؛ فلن يقف خامنئي في طريق المرشّح المحافظ القويّ، ربما الرئيس السابق أحمدي نجاد، الذي سيعمل على منصة مناهضة للحكومة، وسيُلقي اللوم على إدارة روحاني لعدم التزامها باقتصاد المقاومة، وتقاربها المفرط مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. وكما حدث في العقود الأربعة الماضية سيتواجه الشريكان القديمان مرةً أخرى في إحدى معاركهما الضارية، التي ستترك علامةً لا تُمحى في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ نشأتها تقريباً.

الهوامش والمراجع

(١) لمزيدٍ عن التقرير انظر:
http://www.foia.cia.gov/sites/default/files/document_conversions/89801/DOC_0000833160.pdf.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس سنة ١٤٠٣هـ، ومقرّه الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com